

مسالك المتكلمين

في الجمع بين التعليل المنفي في أفعال الله تعالى ، والمثبت في القياس دراسة أصولية استقرائية

د/ علي بن صالح بن محمد المحمادي (*)

مُقَدِّمَةٌ

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ،
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله .
﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ، ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾ (١) .
﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها
وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله
كان عليكم رقيباً﴾ (٢) .
﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولا قولاً سديداً (٧٠) يصلح لكم أعمالكم ويغفر
لكمذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾ (٣) .

(*) أستاذ أصول للفقه المشارك بقسم الشريعة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
- جامعة أم القرى

(١) سورة آل عمران : آية ١٠٢

(٢) سورة النساء : آية ١

(٣) سورة الأحزاب : آية ٧٠-٧١ .

أما بعد : فإن الله ﷻ قد تكفل بحفظ هذه الشريعة المباركة لاجبة واضحة، ثابتة ثبوت سنن الله تعالى في الكون ، لا تتغير ثوابتها الراسخة ، لكن واقع الإنسان هو المتغير بين الضرورة والحاجة والتوسع والرفاهية ، ومع تكاثر النوازل والواقعات ، وكل نازلة وواقعة لا بد لها من حكم شرعي عند الشارع الحكيم، اجتهد علماء الأمة على مر العصور في استنباط الأحكام الشرعية لتلك النوازل من الأدلة ، والتي منها القياس الصحيح الذي هو ميزان الأصول ، وميدان الفحول ، وإن لب القياس هو التعليل ، الذي به يقف المجتهد على أسرار الشريعة العظيمة وحكمها البديعة .

ومع أهمية التعليل في ضبط الأحكام واطرادها ، ومعرفة المقاصد التي من أجلها شرعت الأحكام درءاً للمفاسد ، أو جلباً للمصالح ، فإن قلة من العلماء أنكروا التعليل مطلقاً ، و يترتب على هذا القول وصم الشريعة بالجمود ، وعدم قدرتها على معالجة ما يجد في الحياة من نوازل وأحداث . ونجد آخرين ينفون تعليل أفعال الله تعالى ، ويثبتون القياس ، والتعليل ركنه الركين .

ولقد استشكل جمع من المحققين هذا القول ورأوا فيه تناقضاً محيراً . ونظراً لأهمية هذا الموضوع فقد عازمت على دراسة مسألة الخلاف في التعليل، ومحاولة حصر مسالك الجمع بين مذهب نفاة تعليل أفعال الله تعالى ، وإثبات هؤلاء للقياس الذي يستلزم القول به القول بالتعليل ، وعنونت لبحثي بـ (مسالك المتكلمين في الجمع بين التعليل المنفي في أفعال الله تعالى ، والمثبت في القياس ، دراسة أصولية استقرائية) .

هذا وقد وضعت لعملي في هذا البحث خطة سرت على وفقها ، ومنهجاً سلكته في تنفيذها .

أما الخطة فقد قسمت البحث إلى خمسة مطالب :

المطلب الأول : تعريف التعليل لغةً واصطلاحًا .

المطلب الثانى : أهمية القول بالتعليل .

المطلب الثالث : أقوال العلماء فى تعليل أفعال الله تعالى ، وأحكامه .

المطلب الرابع : نشأة الخلاف فى مسألة تعليل أفعال الله تعالى ، وأحكامه ،
ومنشؤه .

المطلب الخامس : مسالك العلماء فى الجمع بين قول المتكلمين بعدم التعليل ،
وإثبات الفقهاء له .

ويرتكز منهجى فى كتابة البحث على الأسس التالية :

١- استقراء مسالك الجمع والتوفيق بين قول من نفى تعليل أفعال الله تعالى ،
وقوله بإثبات القياس فيما أمكننى من المراجع القديمة والحديثة ، مع التزام
المنهج العلمى المتبع فى توثيق النقول من مصادرها الأصلية .

٢- عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها ، وخرّجت الأحاديث النبوية من
مضانها .

وختامًا أسأل الله العلي العظيم بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن أكون
قد وفقت فى عملى هذا ، والله المرجو أن يتجاوز عنا إن نسينا وأخطأنا ،
وهو حسبنا ونعم الوكيل .

وصلّى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

المطلب الأول

تعريف التعليل في اللغة والاصطلاح

أولاً : تعريف التعليل في اللغة .

التعليل مصدر الرباعي : علل ، والتعليل سقي بعد سقي ، وجني الثمار مرة بعد أخرى ، وتعلل به أي تلهى وشغل به .

وتعلة الصبي ما يعلل به ليسكت ، والتعلة والعلة : ما يتعلل به^(١) .

ثانياً : تعريف التعليل في الاصطلاح :

يطلق العلماء التعليل في الاصطلاح على عدة أمور :

١. تبين علة الشيء وإثباته بالدليل .
٢. ما يستدل فيه بالعلة على معلول^(٢) ، أو يقال : تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر^(٣) .

وإطلاق التعليل على هذين الأمرين هو ما اصطلح عليه أرباب المناظرة .

٣. أن التعليل يراد به أن أحكام الله تعالى وضعت لتحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل ، أي إن الأحكام معللة برعاية المصالح^(٤) .

يقول الدكتور محمد شلبي في معرض تعريفه للتعليل : (التعليل هو بيان العلل وكيفية استخراجها ، وهذا قد يكون لأجل القياس ... وقد يكون

(١) انظر الصحاح للجوهري ١٧٧٣/٥ ، لسان العرب لابن منظور ٤٦٨/١١ ، تاج العروس للزبيدي ٣٣/٨ .

(٢) قال الفيروز آبادي في القاموس المحيط ٣٠/٤ : (أعله الله تعالى فهو معل وعليل ولا تقل معلول ، والتكلمون يقولونها منهم على تلج)

(٣) انظر التعريفات للرحجاني ص ٦١ ، تعليل الأحكام ص ١٢ .

(٤) انظر المقاصد العامة للشريعة الإسلامية للدكتور يوسف العالم ص ١٢٣ .

لغير ذلك ، بأن يبحث المجتهد فى الحادثة المستجدة عن معنى يصلح مناطا لحكم شرعي يحكم به بناءً على ذلك المعنى ، وهو المسمى عندهم بالاستصلاح أو المصالح المرسله ، أو بأن يبحث عن علة الحكم المنصوص لا لتعديته ، وهو المسمى بالتعليل بالعلة القاصرة أو بيان الحكمة^(١) .

المطلب الثاني

أهمية القول بالتعليل

لقد اعتنى علماء الأصول ببيان أهمية التعليل ، وعدوه لبّ الفقه ولبابه ، وهو الأساس للتفكير التشريعي ، وعلى قدر فهم المجتهد للتعليل تتجلى له أسرار الشريعة وحكمها ، وبمعرفته تدرك مدارك الأئمة .
ومن لم يراع التعليل (فقد أخرج من حزب النظر)^(٢) وبه (يكون سرعة الإذعان ، وزيادة الاطمئنان بالأحكام)^(٣) .

وقضية تعليل الأحكام هي النواة والأساس الذي قام عليه بناء المقاصد^(٤) ، ولو سدّ باب التعليل لما رأينا هذه الثروة الفقهية الضخمة ، والتي أبدعتها عقول حكمت بصحة العلل ، واستعملت المعقول مع النصوص .

يقول صدر الشريعة مبينا أهمية التعليل في سياق إنكاره - بحدة - على منكريه : (وما أبعد عن الحق قول من قال : إنها غير معللة ؛ فإن بعثة

(١) تعليل الأحكام ص ١٢ .

(٢) شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل للغزالي ص ٦١٣ .

(٣) التلويح على التوضيح للتفتازاني ٦٦/٢ - انظر شرح الكوكب المنير ١٧٣/٤ .

(٤) انظر أليس الصبح بقریب محمد الطاهر عاشور ص ١٩٨ - الشاطي ومقاصد الشريعة لحمايبي

الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - لاهتداء الخلق ، وإظهار المعجزات لتصديقهم ، فمن أنكر التعليل فقد أنكر النبوة ، وقوله تعالى : ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله ﴾ ^(٢) ^(٣) .

المطلب الثالث

أقوال العلماء في تعليل أفعال الله وأحكامه

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين مشهورين :

القول الأول : إن أفعال الله تعالى ، ومنها أحكامه معللة بالحكم العظيمة ، وأنه تعالى خلق المخلوقات ، وأمر بالمأمورات ؛ لغايات مقصودة وحكم محمودة .

وهذا القول هو مذهب السلف من الصحابة والتابعين والأئمة المتبوعين ، وإليه ذهب أكثر الناس من أتباع المذاهب الأربعة وأهل التحقيق من الأصوليين والفقهاء والمتكلمين وبه قال المعتزلة ^(٤) .

وقد انقسم أشهر القائلين بهذا القول إلى فريقين :

الفريق الأول : يرى أن أفعال الله وأحكامه معللة وجوباً .

(١) سورة الذاريات آية ٥٦ .

(٢) سورة البينة آية ٥ .

(٣) التوضيح في حل غوامض التنقيح ٦٣/٢ .

(٤) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٣٧/٨ ، ٣٩ ، ٨٩ - منهاج السنة النبوية ١٤٣/١ ، ٤٥٥ -

شفاء العليل لابن القيم ص ٣٩٢ - مدارج السالكين لابن القيم ١٩٦/١ - مفتاح دار السعادة لابن

القيم ص ٣٧٣ - المحصل للرازي ص ٤٨٣ - شرح الكوكب المنير لابن النجار ٣١٢/١ - الحكمة

والتعليل في أفعال الله تعالى للمدخلي ص ٣٦ .

وإليه ذهب المعتزلة بناءً على قولهم : إن فعل الأصلح على الله تعالى واجب، واعتمادًا على قاعدتهم الفاسدة فى التحسين والتقبيح .

يقول هؤلاء : إن الله خلق المخلوقات وأمر بالمأمورات لحكمة محدودة ، لكن هذه الحكمة مخلوقة منفصلة عنه لا ترجع إليه ، وقولهم هذا مبني على فاسد أصلهم فى نفي قيام الصفات به^(١) .

الفريق الثاني : يرى أن أفعال الله ومنها أحكامه معللة بالحكم العظيمة تفضلاً منه وإحساناً على عباده لا وجوباً .

وهو قول أهل السنة ، ويثبت هؤلاء حكمة تعود إلى الله يحبها ويرضاها من شرع الأحكام والطاعات ، وحكمة تعود إلى عباده هي نعمة عليهم وهذا فى المأمورات والمخلوقات .

وقد استدل مثبتو التعليل بالكتاب والسنة والإجماع والاستقراء ، وبما أن هذا العرض الموجز لا يحتمل التوسع بذكر أدلتهم ، التي هي أكثر من أن تحصى، فسوف أقتصر على بعض تلك الأدلة .

يقول ابن القيم - رحمه الله - مبيناً تضافر الأدلة على تعليل الأحكام بالحكم والمصالح : (والقرآن وسنة رسول الله ﷺ مملوءان من تعليل الأحكام بالحكم والمصالح ، وتعليل الخلق بهما والتنبية على وجوه الحكم التي لأجلها شرع تلك الأحكام ، ولأجلها خلق تلك الأعيان ، ولو كان هذا فى

(١) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص ٥٠٩ - الإرشاد للحويني ص ١١٨ - المحصول للرازي

١٧٦/٥ - المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين للعروسي ص ٢٧٥ - تعليل الأحكام

لمحمد شلي ص ٩٨ .

القرآن والسنة في نحو مائة موضع أو مائتين لسقناها ، ولكنه يزيد على ألف موضع بطرق متنوعة (١) .

وقال الشاطبي : (التعليل لتفاصيل الأحكام في الكتاب والسنة أكثر من أن تحصى) (٢) .

وقد اجتهد الدكتور محمد مصطفى شلبي في تتبع واستقراء مسالك القرآن والسنة في التعليل ، وكذا مسلك الصحابة الكرام والتابعين لهم بإحسان فيه (٣) .

أولاً : أدلتهم من الكتاب .

سلك القرآن الكريم مسلكاً فريداً في تعليل الأحكام ، وتتوعد أساليبه في ذلك بطريقة محببة ومقنعة ، ومن تلك الأساليب :

١. آيات أخبر فيها ﷺ أنه فعل كذا لكذا ، وأنه أمر بكذا لكذا . ومنه قوله : ﴿ ذلك لتعلموا أن الله يعلم ما في السماوات وما في الأرض ﴾ (٤)

٢. آيات صرّح فيها بالتعليل . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل ... ﴾ (٥) . وقوله : ﴿ فلما قضى زيد منها

(١) مفتاح دار السعادة ص ٣٥٠ .

(٢) الموافقات ٦/٢ .

(٣) انظر تعليل الأحكام ص ٩٣-١٤ .

(٤) سورة المائدة : آية ٩٧ .

(٥) سورة المائدة : آية ٣٢ .

وطرا زوجها لى لا يكون على المؤمنين حرج فى أزواج
أدعيائهم ﴿١﴾ .

٣. آيات يُبين فيها ﷺ مصالح ما أمر به أو مفسد ما حرمه .
من ذلك قوله تعالى : ﴿ إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام
رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه ﴾ (٢) .
ثانيًا : أدلتهم من السنة .

كثيرة هي الأحاديث النبوية التي وردت فيها تعليل الأحكام ببيان
الأوصاف المؤثرة فيها ؛ ليدل على ارتباطها بها وتعيدها بتعدي أوصافها
وعللها (٣) .

١. ومن ذلك قوله ﷺ : " إنما جعل الاستئذان من أجل البصر " (٤) .
٢. وقوله عليه الصلاة والسلام : " إنما نهيتكم من أجل الدافة ... " (٥) .

(١) سورة الأحزاب : آية ٣٧ .

(٢) سورة المائدة : آية ٩٠ .

(٣) انظر إعلام الموقعين ١/١٩٨ .

(٤) أخرجه البخاري فى صحيحه ١٣٨/٤ كتاب الاستئذان : باب الاستئذان من أجل البصر - ومسلم فى
صحيحه ١٦٩٨/٣ كتاب الآداب .

(٥) أخرجه مسلم فى صحيحه ١٥٦١/٣ كتاب الأضاحي .

ثالثاً : الإجماع .

وقد حكاه الآمدي^(١) وابن الحاجب^(٢) .

يقول الشاطبي : (والإجماع على أن الشارع يقصد بالتكليف المصالح على الجملة)^(٣) .

ويقول الدهلوي في معرض إنكاره على منكري التعليل : (وهذا فاسد تكذبه السنة وإجماع القرون المشهود لها بالخير)^(٤) .
رابعاً : الاستقراء .

دل الاستقراء على أن الله ﷻ شرع الأحكام لمصالح العباد تفضلاً منه وإحساناً .

يقول الشاطبي : (استقرينا من الشريعة أنها وضعت لمصالح العباد)^(٥) .
وقال القرافي : (استقرأنا عادة الله في شرعه فوجدناها جالباً للمصالح ودارئاً للمفاسد)^(٦) .

القول الثاني : إن أفعال الله تعالى وأحكامه غير معللة .

وذهب إلى هذا القول الأشاعرة ، والظاهرية ، وبعض الفقهاء ، ونسبه شيخ الإسلام للقاضي أبي يعلى وابن الزاغواني^(٧) .

(١) انظر الإحكام في أصول الأحكام ١٨١/٣ ، ٢٣٢ ، ٢٥٠ .

(٢) انظر مختصر ابن الحاجب ٢٣٨/٢ مع شرح العضد .

(٣) الموافقات ١٢٦/٢ .

(٤) حجة الله البالغة ٢٧/١ .

(٥) الموافقات ٣٣٤/٢ .

(٦) الذخيرة ٣٣٤/١ .

(٧) انظر مقالات الإسلاميين للأشعري ص ٤٧٠ - الموافق للإيجي ٣٣١ - الإحكام لابن حزم ٥٦١/٨ - فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٧/٨ - تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٣٨ .

وقد انقسم أصحاب هذا القول إلى قسمين :
القسم الأول : وهم القائلون بعدم التعليل مطلقاً فى أفعال الله وفى أحكامه ،
وهو منهج الظاهرية .

وقد عقد ابن حزم الظاهري باباً فى كتابه (الإحكام) لإبطال القول
بالتعليل ، قال رحمه الله : (الباب التاسع والثلاثون : فى إبطال القول بالعلل
فى جميع أحكام الدين)^(١) .

وحشد - رحمه الله - أدلة كثيرة تؤيد مذهبه القائم على نفي التعليل ،
وشدد النكير على القائلين به ، ولكيلا ننأى عن المقصود ، فإنني أذكر أهم
دليل استدلل به على مدعاه وهو قوله سبحانه تعالى : ﴿ لا يسأل عما يفعل
وهم يسألون ﴾^(٢) .

وقد بين وجه الدلالة من هذه الآية بقوله : (أخبر ﷺ بالفرق بيننا وبينه
، وأن أفعاله لا يجري فيها (لم) ؟ ، وإذا لم يحل لنا أن نسأله عن شيء من
أحكامه تعالى وأفعاله لم كان كذا ؟ فقد بطلت الأسباب جملة ، وسقطت العلل
البتة إلا ما نص الله تعالى عليه أنه فعل أمر كذا لأجل كذا ، وهذا أيضاً مما
لا يسأل عنه ، فلا يحل لأحد أن يقول : لم كان هذا السبب لهذا الحكم ولم
يكن لغيره ؟ ولا أن يقول : لم جعل هذا الشيء سبباً دون أن يكون غيره سبباً
أيضاً ؟ لأن من فعل هذا السؤال فقد عصى الله ﷻ ، وألحد فى الدين وخالف

(١) الإحكام ٥٤٦/٨ .

(٢) سورة الأنبياء : آية ٢٣ .

قوله تعالى : ﴿ لا يسأل عما يفعل ﴾ فمن سأل عما يفعل فهو فاسق ، فوجب أن تكون العلة منفية عن الله تعالى (١) .

ويناقش الاستدلال بهذا الدليل : بأنه خارج عن محل النزاع ، فالآية سيقت لإثبات العزة والكبرياء لله ، فهو سبحانه لا يحاسبه أحد على أفعاله ولا معقب لحكمه .

قال ابن القيم - رحمه الله - مجيباً عن الاستدلال بهذه الآية على إنكار التعليل ، والذي يلزم منه إنكار القياس : (فلم تكن الآية مسوقة لبيان أنه لا يفعل لحكمة ولا لغاية محمودة مطلوبة بالفعل ، وأنه يفعل ما يفعله بلا حكمة ولا سبب ولا غاية ، بل الآية دلت على نقيض ذلك ، وأنه لا يسأل عما يفعله لكمال حكمته وحمده ، وأن أفعاله صادرة عن تمام الحكمة والرحمة والمصلحة ، فكمال علمه وحكمته وربوبيته ينافي اعتراض المعترضين عليه وسؤال السائلين له . وهم حملوا الآية على أنه لا يسأل عما يفعله لقهره وسلطانه .

ومعلوم أن هذا ليس بمدح من كل وجه ، وإن تضمن مدحاً من جهة القدرة والسلطان ، وإنما المدح التام أن يتضمن ذلك حكمته وحمده ووقوع أفعاله على أتم المصالح ، ومطابقته للحكمة والغايات المحمودة ... (٢) .

والظاهرية وإن أنكروا التعليل مطلقاً ، ووقفوا عند ظواهر النصوص ، فما دلت عليه ظواهر النصوص أثبتوه وما لم تدل عليه لم يثبتوه ، لا ينكرون وجود أسباب لبعض الأحكام وينكرون تعدي تلك الأسباب لغير المواضع التي وردت فيها ، ويتحاشون تسميتها بالعلل والأسباب .

(١) الإحكام ٥٦٥/٨ ، ٥٦٦ .

(٢) مختصر الصواعق المرسلة ١٩٤/١ - انظر شفاء العليل لابن القيم ص ٥٦٠ .

يقول ابن حزم : (ولسنا ننكر وجود أسباب لبعض أحكام الشريعة ، بل نثبتها ونقول بها ، لكننا نقول : إنها لا تكون أسبابًا إلا حيث جعلها الله تعالى أسبابًا ، ولا يحل أن يتعدى بها المواضع التي نص فيها على أنها أسباب لما جعلت أسبابًا لها..)^(١) .

ويقول فى موضع آخر : (حاشا التسمية بعلّة أو سبب ، فإنّ لا نطلقه لأن النص لم يأت به)^(٢) .

القسم الثانى : وهم الأشاعرة الذين اضطربت مقالاتهم فى تحرير مذهبهم ، فبعضهم يقرر أن أفعال الله وأحكامه غير معللة وجوبًا ولا جوازًا ، سواء كان التعليل بمعنى المصالح والمفاسد أو الأغراض^(٣) ، وآخرون ينفون التعليل مع الإقرار بأن أفعاله مشتملة على حكم ومصالح لعباده لا تحصى ، وحكى الكوراني إطباق الأشاعرة عليه^(٤) ، ونجدهم فى مواضع يعللون أحكام الله بالمصالح لا بالأغراض ، جوازًا لا وجوبًا .

فالرازي مثلاً أنكر التعليل فى تفسيره مفاتيح الغيب^(٥) ، وفى كتابه (الأربعين فى مسائل الدين)^(٦) ، وفى المعالم فى أصول الفقه^(٧) .

(١) الإحكام ٥٦٣/٨ .

(٢) الإحكام ٥٥١/٨ .

(٣) انظر نهاية الإقدام فى علم الكلام للشهرستاني ص ٣٩٧ - غاية المرام فى علم الكلام للآمدي ص ٢٢٣ .

(٤) انظر الدرر اللوامع للكوراني ٥٨٠/٢ - نهاية الإقدام ٤٠٠ - ٤٠٢ .

(٥) انظر مفاتيح الغيب ١٥٤/٢ .

(٦) انظر الأربعين فى مسائل الدين ص ٢٤٩ .

(٧) انظر المعالم فى علم أصول الفقه ص ١٦٣ .

ونجد الأمدي في كتابه (غاية المرام) يقرر أن مذهب أهل الحق (أن الله ﷻ خلق العالم وأبدعه لا لغاية يستند الإبداع إليها ولا لحكمة يتوقف الخلق عليها)^(١) .

ويقول ابن السبكي في معرض اعتراضه على دعوى الإجماع على أن الأحكام الشرعية معلة بالمصالح : (وهذه الدعوى باطلة ؛ لأن المتكلمين لم يقولوا لتعليل الأحكام بالمصالح ، لا بطريق الوجوب ولا بالجواز وهو اللائق بأصولهم)^(٢) .

وهذه المقالة لو أخذ بها على ظاهرها ، للزم منها أن الأشاعرة ينكرون القياس ؛ لأنه قائم على التعليل ، وهم في واقع الأمر يعلنون الأحكام .

يقول إمام الأشاعرة أبو الحسن - رحمه الله - في كتابه (مقالات الإسلاميين) : واختلفوا في الفرائض هل فرضت لعل أو لا لعل ؟

فقال قائلون : فرض الله الفرائض وشرع الشرائع لا لعة ، وإنما يكون الشيء محرماً بتحريم الله إياه ، محلاً بتحليله له مطلقاً بإطلاقه له لا لعة غير ذلك ، وأنكر هؤلاء القياس في الأحكام ...

وقال قائلون : إن الله ﷻ حرم أشياء عبادات ، وحرم أشياء لعل يجب القياس عليها ، وأنه لا قياس إلا على أصل معلول فيه علة يجب أن تطرد في الفرع ...)^(٣) .

ونجد الرازي وهو القائل بعدم تعليل أحكام الله بالمصالح والمفاسد - كما سبق - يقرر في كتابه (المحصول في أصول الفقه) حين كلامه في

(١) غاية المرام في علم الكلام ص ٢٢٤ .

(٢) الإجماع ١٥٣٣/٣ .

(٣) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري ١٦٢/٢ .

مسألة هل المناسبة تصلح دليلاً على العلية أو لا ؟ يختم المسألة بقوله : (فهذه الوجوه الستة دالة على أنه تعالى ما شرع الأحكام إلا لمصالح العباد) ^(١) .

ويعلق الدكتور محمد شلبي على هذا التناقض من الرازي بقوله : (ولا غرابة فى هذا ، فإن العالم المقلد لغيره ، إذا ألف فى علمين قد ينصر فى أحدهما ما يبطله الآخر إذا اختلف إمامه فيها ، وإمام الرازي فى علم الكلام الأشعري ، وفى الفقه وأصوله الشافعي) ^(٢) .

وينص الآمدي على أن : (أئمة الفقه مجمعة على أن أحكام الله تعالى لا تخلو عن حكمة ومقصود ، وإن اختلفوا فى كون ذلك بطريق الوجوب - كما قالت المعتزلة - أو بحكم الاتفاق والوقوع من غير وجوب كقول أصحابنا) ^(٣) .

ويقرر فى موضع آخر من الإحكام أن القول بوجود حكم بلا علة مخالف لإجماع الفقهاء ^(٤) .

وقال - رحمه الله - : إن الإجماع منعقد على صحة تعليل الأحكام بالوصف المنضبط المشتمل على احتمال الحكم ^(٥) .

ولقد استشكل جمع من العلماء هذا التردد والتناقض ، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية والشاطبي .

(١) المحصول ١٧٢/٥ - ١٧٥ .

(٢) تعليل الأحكام ص ١٠٦ .

(٣) الإحكام فى أصول الأحكام ٢٥٠/٣ .

(٤) انظر الإحكام ٢٣٢/٣ .

(٥) الإحكام ١٨١/٣ .

قال شيخ الإسلام : (وأما الفقهاء من المالكية والشافعية والحنبلية وأهل الحديث والصوفية وأهل الكلام كالكرامية وغيرهم ، فإنهم يثبتون السبب والحكمة ، لكن كثيراً من هؤلاء يتناقض فيتكلم في الفقه بلون ، وفي أصول الفقه بلون ، وفي أصول الدين بألوان ، ففي الفقه يثبت الأسباب والحكم ، وفي أصول الفقه يسمي العلل الشرعية أمارات ، خلاف ما يقوله في الفقه ، وفي أصول الدين ينفي الحكمة والتعليل بالكلية ، لظنه أن قول القدرية لا يمكن إبطاله إلا بذلك ، والقليل من هؤلاء هو الذي يحقق الحكمة ويبين رجوعها إلى الفاعل الحكيم ، مع حصول موجبها في مخلوقاته)^(١) .

وقال رحمه الله : (وأما تعليل أفعاله وأحكامه بالحكمة ففيه قولان مشهوران ، والغالب عليهم عند الكلام في الفقه وغيره التعليل ، وأما في الأصول فمنهم من يصرح بالتعليل ومنهم من يأباه)^(٢) .

وقال الشاطبي : (وزعم الرازي أن أحكام الله ليست معللة بعلّة البتّة كما أن أفعاله كذلك ، وأن المعتزلة اتفقت على أن أحكامه تعالى معللة رعاية مصالح العباد ، وأنه اختيار الفقهاء المتأخرين ، ولما اضطر في علم أصول الفقه إلى إثبات العلل للأحكام الشرعية أثبت ذلك على أن العلل بمعنى العلامات المعرفة للأحكام خاصة)^(٣) .

أدلة الأشاعرة على منع تعليل أفعال الله وأحكامه .

(١) تلخيص الاستغانة ٤٤٤/١ ، وانظر منهاج السنة ٤٥٥/١ .

(٢) منهاج السنة النبوية ٤٥٥/١ .

(٣) الموافقات ٦/٢ ، وانظر المحصول ١٣٤/٥ .

لقد أكثر الأشاعرة من ذكر الأدلة المؤيدة لقولهم ، وبما أن المقام ليس مقام بسط واستقصاء ، فإنني سوف أكتفي بذكر أهم دليلين يكثر تردهما عندهم وهما:

الدليل الأول : قالوا : إنَّ القول بتعليل أفعال الله وأحكامه يلزم منه النقص والحاجة إلى الغير ؛ (لأن من فعل فعلاً بغرض ، كان حصوله بالنسبة إليه أولى، سواء كان الغرض يعود إليه أم إلى غيره ، وإذا كان كذلك يكون ناقصاً في نفسه مستكماً في غيره ، ويتعالى الله سبحانه عن ذلك)^(١) .

ونوقش هذا الدليل من عدة وجوه منها :

الوجه الأول : يقال لهم : إن لزوم النقص من انتفاء الحكم أظهر في العقول والفطر والعلوم الضرورية والنظرية من لزوم النقص من إثبات ذلك^(٢) .

الوجه الثاني : إن هذا الدليل مشتمل على مقدمتين سفسطائيتين :

الأولى : قولهم : إنه لو كان الفعل لغرض للزم أن يكون الفاعل مستكماً به ، وهذه سفسطة شبه فيها الغرض النافع للفاعل بمعنى الداعي إلى الفعل الراجع إلى ما يناسبه من الكمال ، لا بمعنى توقف كماله عليه .

الثانية : قولهم : إذا كان الفعل لغرض كان الغرض سبباً يقتضي عجز الفاعل ، وهذا شبه فيه السبب الذي هو بمعنى الباعث بالسبب الذي يلزم من وجود الوجود ، ومن عدمه العدم وكلاهما يطلق على السبب . أفاد العلامة ابن عاشور^(٣) .

(١) الإجماع ٣/١٤٩٦ ، وانظر المحصول ٥/١٣٢ ، المعالم ص ١٦٤ ، الأربعين ص ١٤٩ .

(٢) انظر شفاء العليل ص ٤٣٧ .

(٣) انظر تفسير التحرير والتنوير ١/٣٨٠ .

الدليل الثاني : قالوا : إنَّ القول بالتعليل يترتب عليه محال ، وهو التسلسل ، وبيان ذلك :

أنه إذا فعل لعة ، فتلك العلة أيضا حادثة ، فتكون مفتقرة إلى علة ، لأنه وجب أن يكون لكل حادث علة ، وإن عقل الإحداث بغير علة ، لم يحتج إلى إثبات علة ، وهؤلاء يقولون : إن أمكن الإحداث بغير علة لم يحتج إلى علة ، ولم يكن ذلك عبثا ، وإن لم يكن وجود الإحداث إلا لعة ، فالقول في حدوث العلة كالقول في حدوث المعلول ، وهذا يستلزم التسلسل^(١) .

وقد أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذا الدليل :

بأن هذا التسلسل إنما يكون في الحوادث المستقبلية ، لا في الحوادث الماضية؛ وذلك لأنه إذا فعل فعلا لحكمة فإن تلك الحكمة تكون حاصلة بعد الفعل ، فإذا كانت تلك الحكمة يطلب منها حكمة أخرى بعدها كان تسلسلا في المستقبل ، وتلك الحكمة الحاصلة محبوبة له ، وتكون سببا لحكمة ثانية ، فهو لا يزال - جلّت قدرته - يحدث من الحكم ما يحبه ويجعله سببا لما يحبه .
والتسلسل في المستقبل جائز عند جماهير المسلمين ، وغيرهم من أهل الملل وغير أهل الملل ، فإن نعيم الجنة وعذاب النار دائمان مع تجدد الحوادث فيهما^(٢) .

(١) انظر المعالم ص ١٦٤ ، تعليل الأحكام ص ١٠٠ .

(٢) انظر منهاج السنة النبوية ١/١٤٦ ، ٤٣٦ ، ٤٤٥ - شفاء العليل لابن القيم ٤٢٤ - ٤٤٩ ، وانظر

شبه أصحاب هذا القول والرد عليها في شفاء العليل ص ٤٤٥ ، تعليل الأحكام ص ١٠٠ .

المطلب الرابع :

نشأة الخلاف فى مسألة تعليل أفعال الله وأحكامه ومنشؤه

إن المستقريء لنصوص التعليل الواردة فى الوحيين - الكتاب والسنة - وما سلكه الصحابة الكرام والتابعون لهم بإحسان من تعليل الأحكام - وفق المقاصد الشرعية - يستطيع الجزم بانعقاد اجتماع القرون المشهود لها بالخير على القول بالتعليل . وقد حكى الإجماع الأمدي^(١) وابن الحاجب^(٢) والدهلوي^(٣) .

يقول الدكتور محمد شلبي بعد أن سرد الأدلة الدالة على التعليل : (وفيه الحجة القاطعة على أن أحكام الله معللة بمصالح العباد ، وقد وجد إجماع أو شبه إجماع على أن هذه الدعوى قبل أن يولد المتخاصمون فيها)^(٤) .

ثم فى أعقاب ذلك ، وبعد نشوء الفكر الاعتزالي القائل على النظريات الفلسفية والمقولات الجدلية ، والفكر الأشعري المناهض لمقالات المعتزلة ، فى هذه الحقبة نشأ الخلاف فى تعليل أفعال الله وأحكامه، وهو مبني على الخلاف فى مسألة : هل يجب فعل الأصلح على الله سبحانه - كما تقول المعتزلة - أو لا يجب عليه شيء كما تقول الأشاعرة ؟

(١) انظر الإحكام ١٨١/٣ ، ٢٣٢ ، ٢٥٠ .

(٢) انظر مختصر ابن الحاجب ٢٣٨/٢ مع شرح العضد .

(٣) انظر حجة الله البالغة ٢٧/١ .

(٤) تعليل الأحكام ص ٩٦ .

فقول الأشاعرة بعدم التعليل جاء فراراً من المقولات والإلزامات
 الاعتزالية ، التي توجب أموراً على الله بالعقل بناءً على قولهم بالتحسين
 والتقييح العقليين التي أثبتتها المعتزلة ونفاها الأشاعرة .
 والخلاف في مسألة التحسين والتقييح مبني على الاختلاف في مسألة :
 هل أفعال العبد مخلوقة لله - كما تقول الأشاعرة - أو بقدره فيه استقلالاً كما
 قالت المعتزلة ؟ لكن هذا الخلاف الحادث في التعليل لا يخرق الإجماع
 المنقلم (بل الإجماع قاده في ما ابتدعه من النظريات والمقولات الجدلية
)^(١) .

(١) نظرية المقاصد ص ٢٢٧ .

المطلب الخامس :

مسالك العلماء فى الجمع بين قول المتكلمين بعدم التعليل ، وإثبات
الفقهاء له

سبقَت الإشارة إلى أن بعض العلماء لاحظ تناقض قول الأشاعرة بعدم
تعليل أفعال الله وأحكامه ، مع إثباتهم للقياس الذي يستلزم القول به القول
بالتعليل .

وقد اجتهد بعض العلماء فى رفع التناقض ، وأهم مسالك الجمع
والتوفيق التي وقفت عليها هي :

المسلك الأول : أن الأشاعرة ينفون الغرض والعلّة الغائية فى أفعال الله
ومنها أحكامه .

ومرادهم بالعلّة الغائية هي التي من أجلها يوجد الشيء^(١) ، وتتفق العلة
الغائية مع الغرض فى أنهما بمعنى السبب الباعث على الفعل ، ويفترقان فى
أن السبب الباعث على الفعل إذا نسب إلى الفاعل سمّي غرضاً له ، وإذا
نسب إلى ذات الفعل سمّي علة غائية لنفس الفعل . والأشاعرة ينفون
الغرض^(٢) .

قال الشهرستاني : (ونحن لا ننكر أن أفعال الله تعالى اشتملت على
خير وتوجهت إلى صلاح ، وأنه لم يخلق الخلق لأجل الفساد ، لكن الكلام

(١) انظر التعريفات للحرجاني ص ٢٠٢ - المعجم الفلسفي ٩٦/٢ .

(٢) يعبّر أهل السنّة بلفظ الحكمة والرحمة والإرادة ونحو ذلك مما جاء به النص ، أما لفظ الغرض فلم يرد به
كتاب ولا سنة ولا أطلقه أحد من أئمة الإسلام وأتباعهم على الله . انظر منهاج السنة ٣٢٠/١ .

إنما وقع في أن الحامل له على الفعل ما كان صالحاً يرتقبه وخيراً يتوقعه ، بل لا حامل له (١) .

وقال الشريف الجرجاني محرراً هذه الجزئية : (إذا ترتب على فعل أثر من حيث إنه ثمرته يسمّى فائدة ، ومن حيث إنه في طرف الفعل يسمّى غاية ، ثم إن كان سبباً لإقدام الفاعل ، يسمّى بالقياس إلى الفاعل غرضاً ، وإن لم يكن فغاية فقط ، وأفعال الله تعالى ترتب عليها حكم وفوائد لا تعدّ ، فذهبت الأشاعرة والحكماء إلى أنها غايات ومنافع راجعة إلى الخلق ، لا غرض وعلّة لفعله (٢) .

إلى أن قال مقررّاً : (وكمالية أفعاله يقتضي مصالح ترجع إلى العباد فلا شيء خال عن الحكمة والمصلحة ، ولا سبيل للنقصان والاستكمال إليه تعالى ، وهو المذهب الصحيح والحق الصريح الذي لا يشوبه شبهة ولا يحوم حوله ريبة ، والآيات والأحاديث محمولة على الغايات ...) (٣) .

وقال الزركشي : (واعلم أن مذهب أهل السنة (٤) أن أحكامه غير معلّلة ، بمعنى أنه لا يفعل شيئاً لغرض ، ولا يبعثه شيء على فعل شيء ، بل هو الله تعالى قادر على إيجاد المصلحة دون أسبابها ، وإعدام المضار بدون دوافعها ، وقال الفقهاء : الأحكام معللة ولم يخالفوا أهل السنة بل عنوا بالتعليل الحكمة (٥) .

(١) نهاية الإقدام ص ٤٠٠ .

(٢) نقله عنه العبادي في الآيات البينات ٥٠/٤ .

(٣) نقله عنه العبادي في الآيات البينات ٥٠/٤ .

(٤) مراده بأهل السنة : الأشاعرة ، انظر نقض التأسيس لابن تيمية ٨٧/٢ - مجموع الفتاوى له ٢٣٠/٨ ،

١٠١/٣٥ .

(٥) البحر المحيط ١٢٣/٥ .

إلى أن قال : (والحق أن رعاية الحكمة لأفعال الله وأحكامه جائز واقع ولم ينكره أحد، وإنما أنكرت الأشعرية العلة والغرض والتحسين العقلي ورعاية الأصلح ، والفرق بين هذا ورعاية الحكمة واضحة ، ولخفاء الغرض وقع الخلط)^(١) .

ويعترض على هذا المسلك فى الجمع بأن يقال : هل قصد الشارع تلك الحكم المترتبة على الأحكام أو لم يقصدها ؟ فإن قالوا : إنها مقصودة للشارع فإنهم بقولهم هذا أبطلوا ما قرّروه واعترفوا بما أنكروه . وإن قالوا : إن تلك الحكم غير مقصودة للشارع فإنهم بقولهم هذا سلبوا الحكيم حكمته ؛ لأنه لا يقال لفائدة أعقبت فعلاً من غير قصد حكمة^(٢) .

وبالنظر فى هذا المسلك فى الجمع يرى الكمال ابن الهمام أن (الأقرب إلى التحقيق أن الخلاف لفظي ، مبني على الغرض ، فمن فسره بالمنفعة العائدة إلى الفاعل قال : لا تعلل ، ولا ينبغي أن ينازع فى هذا ، ومن فسره بالعائد إلى العباد قال : تعلل ، وكذلك لا ينبغي أن ينازع فيه)^(٣) .

ومن ذهب إلى أن الخلاف يشبه أن يكون لفظياً العلامة ابن عاشور حيث قال : (والمسألة مختلف فيها بين المتكلمين اختلافاً يشبه أن يكون ، فإن جميع المسلمين اتفقوا على أن أفعال الله تعالى ناشئة عن إرادة واختيار ،

(١) البحر المحيط ١٢٤/٥ .

(٢) تعليل الأحكام ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(٣) التحرير ٣٠٤/٣ - ٣٠٥ مع تيسير التحرير .

وعلى وفق علمه ، وأن جميعها مشتمل على حكم ومصالح ... وإنما الخلاف في أنها أتوصف بكونها أغراضاً وعللاً غائية أم لا ؟ (١) .

ويقرر الدكتور محمد شلبي أن نتيجة الخلاف بين العلماء في هذه المسألة بعد طول المطاف وتشعب الطرق (رجع إلى الوفاق في المعنى المقصود ، وهو أن أفعاله وأحكامه جميعها لحكم قصده الله وأرادها ، وبقي الخلاف في تسميتها غرضاً وباعثاً ، فغداً بعد هذا أقرب إلى بحث لغوي منه إلى خلاف في معتقد إسلامي ...) (٢) .

المسلك الثاني : أن مراد الأشاعرة بعدم التعليل في علم الكلام نفى الوجوب ، أما في أصول الفقه فيرون الجواز وأن الأحكام مشروعة لمصالح العباد تفضلاً من الله لا وجوباً .

يقول ابن رحال : (قال أصحابنا : الدليل على أن الأحكام كلها مشروعة لمصالح العباد إجماع الأمة على ذلك ، إما على جهة اللطف والفضل على أصلنا ، أو على جهة الوجوب على أصل المعتزلة ، فنحن نقول : هي وإن كانت معتبرة في الشرع لكنه ليس بطريق الوجوب ، ولا لأن خلو الحكم من المصالح يمتنع في العقل كما يقوله المعتزلة ، وإنما نقول : رعاية هذه المصالح أمر واقع في الشرع ، وكان يجوز في العقل ألا يقع كسائر الأمور العادية ، ثم قائل بالوجوب ما يريد ما هو المفهوم من الوجوب الشرعي ، ولكن معناه عنده أن نقيضه ممتنع على الباري كما يجب وصفه

(١) تفسير التحرير والتنوير ٣٧٩/١ - ٣٨١ .

(٢) تعليل الأحكام ١٠٨ .

بالعلم ؛ لأن نقيضه هو الجهل الممتنع ، وعلى هذا ينزل كلام ابن الحاجب وغيره ويرتفع الإشكال (١) .

وممن ألمح إلى هذا الجمع الأصفهاني فى شرح المحصول حيث يقول :
(واعلم أنا ندعي شرعية الحكام لمصالح العباد ، ولا ندعي أن جميع أفعال
الله تعالى لمصالح العباد ؛ وذلك لسرّ يذكر فى علم أصول الدين لا يحتمله
علم أصول الفقه، وندعي إجماع الأمة على ذلك) (٢) .

وسلك هذا المسلك فى الجمع الكرمانى حيث يقول : (والصواب فى
قول الأشاعرة : إنهم يمنعون الوجوب لا الجواز ؛ لأن قاعدة عدم وجوب
الشيء عليه تقتضى ذلك ، إذ لو كان الممنوع جواز التعليل لكان ترك التعليل
واجباً ، فيلزم الوجوب على الله تعالى وهو باطل) (٣) .

المسلك الثالث : أن العلة المنفية عند المتكلمين هي المفسرة بالباعثة للشرع
على الحكم ، أما العلة المثبتة فهي المفسرة بالباعثة للمكلف على الامتثال .
وهذا المسلك فى الجمع ابتكره تقي الدين السبكي .
قال رحمه الله : (ولا تناقض بين الكلامين ؛ وذلك لأن المراد أن العلة
باعثة على فعل المكلف .

(١) نقله عنه الزركشي فى البحر المحيط ١٢٤/٥ .

(٢) الكاشف عن المحصول فى علم الأصول ٣٨٣/٦ .

(٣) نقله عنه الأزمرى فى حاشية المرأة ٣٠١/٢ .

مثاله : حفظ النفوس ، فإنه علة باعثة على القصاص الذي هو فعل المكلف المحكوم به من جهة الشرع ، فحكم الشرع لا علة له ولا باعث عليه ؛ لأنه قادر أن يحفظ النفوس بغير ذلك (١).

ووافق السبكي على هذا التوفيق ولده تاج الدين القائل : (نحن معاصر الشافعية إنما نفسر العلة بالمعروف ولا نفسرها بالباعث أبداً ، ونشدد النكير على من فسرهما بذلك ؛ لأن الرب تعالى لا يبعثه شيء على شيء ، ومن عبّر من الفقهاء عنها بالباعث أراد أنها باعثة للمكلف على الامتثال ، نبّه عليه أبي رحمه الله تعالى) (٢) .

وقال : (فإن قلت : فقد اشتهر قول الفقهاء : علة الحكم الفلاني كذا ، أو الباعث على كذا وكذا ، فما الجامع بينه وبين قول المتكلمين بعدم التعليل ؟ قلت : لم يعن الفقهاء بالعلة المؤثرة ، كما عناه المعتزلة ، ولا الباعث على التشريع ، كما عناه الأمدي ، وإنما عنوا أن العلة باعثة للمكلف على الامتثال ، فحفظ النفوس يبعث المكلف على فعل القصاص ، الذي حكم به الله تعالى لباعث بعثه فيه : نبّه عليه الشيخ الإمام الوالد تغمده الله برحمته) (٣) .

والمرداوي حيث قال : (لكن على معنى أنها تبعث المكلف على الامتثال ، لا أنها باعثة للشرع على ذلك الحكم .. ففي ذلك بيان قول الفقهاء " الباعث على الحكم بكذا هو كذا " وأنهم لا يريدون بعث الشارع ، بل بعث المكلف على الامتثال) (٤) . ووافقه ابن النجار (٥) والعلوي الشنقيطي (١) .

(١) نقله عنه ابنه في الإماح ٦/ ٢٢٨٧ .

(٢) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ٤/ ٣٠٥ .

(٣) رفع الحاجب ٤/ ١٧٧ .

(٤) التحبير في شرح التحرير ٧/ ٣١٨٦ .

(٥) انظر شرح الكوكب المنير ٤/ ٤٠ - ٤١ .

وهذا المسلك الذي ابتكره السبكي لم يرتضه بعض العلماء ، ومن أوائل أولئك المنتقدين للكوراني في كتابه (الدرر اللوامع) ، واعترض عليه من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن الأشاعرة وإن لم يقولوا : بأن فعله معلل بالغرض ، لكنهم مطبقون على أن أفعاله مشتملة على حكم ومصالح لعباده لا تحصى .

الوجه الثاني : أن قوله : المراد بالباعث ، باعث المكلف على الامتثال ، كلام مخترع لم يسبقه أحد إليه ، وكيف نطبق قول الغزالي : لا نعني بالعلة إلا باعث الشارع^(٢) ، على ما ذكره .

الوجه الثالث : أن الحق - في مسألة تعليل فعله تعالى بالغرض عند الشعري - هو عدم وجود تعليل كل فعل منه ، لا سلبه عن جميع أفعاله ، ولذلك شرع الحدود والكفارات ، وبهذا يندفع الإشكال عن نصوص كثيرة^(٣) . وأقر الكوراني العطار في حاشيته^(٤) .

ومن أوجه الاعتراض على مسلك السبكي في الجمع جعله حفظ النفوس علة للقصاص مخالفاً في ذلك جمهور الفقهاء القائلين بأن العلة هي القتل العمد العدوان .

(١) انظر نشر البنود ١٢٤/٢ .

(٢) انظر المستصفي ٣٤٦/٢ .

(٣) الدرر اللوامع ٥٨٠/٢ . وانظر اعتراضات العبادي على هذه الوجوه في الآيات البيئات ٥١/٤ - ٥٢ والتي ختمها بقوله : (وإذا علمت جميع ما تقرر علمت أن جميع ما أبدأه من الوجوه من قباح الوجوه ، والله الموفق) . ولم يرتض تلك الاعتراضات العطار ، انظر حاشيته ٢٧٥/٢ .

(٤) انظر حاشية العطار ٢٧٥/٢ .

قال عيسى منون بعد نقله كلام السبكي : (وفيه نظر من وجهين :
الأول : أن هذا لا يأتي مع تصريح كثير من الفقهاء بأن العلة باعثة للشارع .
الثاني : أن الفقهاء لا يعتبرون العلة هي حفظ النفوس بل هي القتل العمد
العدوان) .

ثم قال موجداً مخرجاً لجعل حفظ النفوس علة للقصاص (اللهم إلا أن
يقال: إن العلة الحقيقية هي المقصود لكن لما كان غير ظاهر ومنضبط نيظ
الحكم بأفعال مخصوصة معينة والله أعلم)^(١) .

وقال الدكتور محمد شلبي مناقشاً السبكي في مسلك جمعه : (ونحن
نقول لصاحب هذا التأويل : هل تعترف بأن حفظ النفوس علة أو لا ؟ فإن
نفي كونه علة أجبنه بأن تأويلك باطل .

وإن اعترف بعليته قلنا له : خالفت جمهور الفقهاء القائلين بأن العلة هي
القتل العمد العدوان لا حفظ النفوس .. ولولا أن صاحب المقالة قالها توفيقاً
بين كلام المتكلمين والفقهاء حيث نفي الأولون التعليل وأثبتته الآخرون ،
وعرفوا العلة بالباعث ، لجعلنا هذا رأياً له غير ما قالوه ؛ ولكنه متأثر بمنع
التعليل ، فارتكب هذا التكلف لتصحيح المذهب ، ولو عكس الأمر وصحح
التعريف بالباعث وأبطل منع التعليل ، لكان خيراً له ، ولما خالف نصوص
القرآن والسنة الصحيحة من أجل مقالات المتكلمين التي لا تجدي نفعاً)^(٢) .

وعلق الريسوني على هذا التوفيق قائلاً : (وواضح أن هذا التوفيق ليس
إلا تأكيداً لإنكار التعليل ، بل هو خروج عن الموضوع ؛ لأن الناس يتكلمون

(١) نبراس العقول في تحقيق القياس عند علماء الأصول ص ٢٢٥ .

(٢) تعليل الأحكام ص ١١٨ - ١١٩ .

في تعليل أحكام الشارع لا في تعليل أفعال المكلف ، فهذا التأويل للتعليل عند الفقهاء يبدو أشبه بالهزل منه بالجد (١) .

المسلك الرابع : أنْ ثم فرقاً بين التعليل المنفي في علم الكلام ن والتعليل المثبت في أصول الفقه .

وبين وجه الفرق بينهما سالك مسلك هذا الجمع وهو البوطي بقوله : إنَّ (قولهم في الأصول : أحكام الله مشروعة لمصالح العباد ، وقولهم في علم الكلام: أفعال الله لا تعلل ، غير واردين على مراد واحد لهم بالعلة ، فالعلة التي يتحدثون عنها في علم الكلام هي العقلية التي يقصدها الفلاسفة ، وهي ما يوجب الشيء لذاته ... ولا ريب أنه لا يصح أن ينسب هذا التعليل إلى أفعال الله تعالى بأي حال ...

أما مراد أهل السنة^(٢) بالعلة التي يثبتونها للأحكام في بحث الأصول ، فهو العلة الجعلية التي تبدو لنا كذلك إذ جعلها الله تعالى موجبة لحكم معين (٣) .

والذي يظهر - والله أعلم - أن المسلك الأول هو الأقرب في تأويل كلام الأشاعرة ، وأكثر كلامهم في نفي التعليل يدندن حوله ، وإليه تؤول جميع المسالك .

(١) نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي ص ٢٢٩ .

(٢) مقصوده بأهل السنة الأشاعرة .

(٣) ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية ص ٩٦ - ٩٨ .

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث ؛ أسأل الله العلي العظيم بأسمائه الحسنی وصفاته العلی أن یرحمنا ، ویعفو عنا ، وأن یتجاوز عما وقع من خطأ وزلة .

أما أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث فنتلخص فيما يلي :

١. یراد بالتعلیل أن أحكام الله تعالى وضعت لتحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل ، أي إن الأحكام معللة برعاية المصالح .

٢. تظهر أهمية التعلیل في كونه لب الفقه ولبابه ، وهو الأساس للتفكير التشريعي .

٣. للعلماء قولان في تعلیل أفعال الله تعالى ، قول بأنها معللة بالحكم العظيمة وهو الحق ، وقول بأنها غير معللة .

٤. قول الأشاعرة بعدم تعلیل أفعال الله جاء فراراً من الإلزامات الاعتزالية التي توجب أموراً على الله تعالى بالعقل بناءً على قولهم بالتحسين والتقييح العقلیین التي أثبتتها المعتزلة ، ونفاها الأشاعرة .

٥. استشكل النافون لتعلیل أفعال الله كيفية الجمع بين نفیهم تعلیل أفعال الله تعالى ، وإثباتهم للقياس الذي يستلزم التعلیل .

٦. للمتکلمين أربعة مسالك في الجمع بين نفی تعلیل أفعال الله تعالى ، وإثبات القياس ، وهذه المسالك هي :

- أن العلة المنفية في أفعال الله هي الغرض والعلّة الغائية التي من أجلها يوجد الشيء .

- أن مراد الأشاعرة بعدم التعلیل في علم الكلام نفی الوجوب ، أما في أصول الفقه فيرون الجواز ، وأن الأحكام مشروعة لمصالح العباد تفضلاً من الله لا وجوباً .

• أن العلة المنفية عند المتكلمين هي المفسرة بالباعثة للشرع على الحكم ، أما العلة المثبتة فهي المفسرة بالباعثة للمكلف على الامتثال

• أن العلة المنفية هي العلة العقلية التي يقصدها الفلاسفة ، أما العلة المثبتة فهي العلة الجعلية ، وهي التي جعلها الله موجبة لحكم معين .
وفي الختام نسأل الله أن يختم لنا بالصالحات ، وأن يجعل جهننا سبيلاً إلى مغفرته ، وطريقاً إلى مثوبته .
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

فهرس المصادر والمراجع

١. الإبهاج في شرح المنهاج : لتقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ، تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل ، دار ابن حزم ، ط١ ، ١٤٢٥هـ .
٢. الإحكام في أصول الأحكام : لأبي محمد ابن حزم الأندلسي ، دار الحديث بالقاهرة ، ط١ ، ١٤٠٤هـ .
٣. الإحكام في أصول الأحكام : لسيف الدين الأمدي ، ضبطه إبراهيم العجوز ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٩هـ .
٤. الأربعين في أصول الدين : لفخر الدين الرازي ، دار المعارف العثمانية ، ط١ ، ١٣٥٣هـ .
٥. الإرشاد إلى قواطع الأئمة من أصول الاعتقاد : لإمام الحرمين الجويني ، علق عليه وخرج أحاديثه زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٦هـ .
٦. إعلام الموقعين عن رب العالمين : لابن قيم الجوزية ، شركة الطباعة للفنية المتحدة .
٧. الآيات البينات على شرح جمع الجوامع للمحلي : لأحمد العبادي ، ضبطه زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٧هـ .
٨. البحر المحيط : للإمام بدر الدين محمد الزركشي ، قام بتحريره عبدالستار أبو غدة ، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للكويت ، ط١ ، ١٤١٣هـ .
٩. تاج العروس من جواهر القلموس : لمحمد مرتضى الزبيدي ، دار مكتبة الحياة .

١٠. التعبير شرح التحرير فى أصول الفقه : للعلامة علاء الدين أبى الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي ، دراسة وتحقيق د/ عبد الرحمن الجبرين ، مكتبة الرشد ، ط١ ، ١٤٢١هـ .
١١. تخرج الفروع على الأصول : لشهاب الدين الزنجاني ، تحقيق د/ محمد أديب صالح ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٣٩٨هـ .
١٢. التعريفات : لعلي بن محمد الجرجاني ، دار الكتب العلمية ط١ ، ١٤٠٣هـ .
١٣. تعليل الأحكام : للدكتور محمد مصطفى شلبي ، دار النهضة العربية ، ط٢ ، ١٤٠١هـ .
١٤. تفسير التحرير والتتوير : لمحمد الطاهر عاشور ، الدار التونسية للنشر .
١٥. تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف بالرد على البكري : لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق محمد عجال ، مكتبة الغرباء الأثرية ، ١٤١٧هـ .
١٦. التلويح على التوضيح : لسعد الدين التفتازاني ، دار الكتب العلمية .
١٧. التوضيح فى حل غوامض التنقيح .
١٨. تيسير التحرير شرح كتاب التحرير : لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحسيني الحنفي ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ .
١٩. حاشية الأرميري فى مرآة الأصول فى شرح مرقاة الوصول ، لملا خسرو ، طبع أولمشر .
٢٠. حاشية العطار على شرح المحلى على جمع الجوامع ، لحسن العطار ، دار الكتب العلمية .

٢١. حجة الله البالغة : لأحمد عبد الرحيم الدهلوي ، دار إحياء العلوم ، ط١ ، ١٤١٠هـ .
٢٢. الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى : للدكتور محمد ربيع المدخلي ، مكتبة لينة للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤٠٩هـ .
٢٣. الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع : للإمام شهاب الدين الكوراني ، دراسة وتحقيق سعيد بن غالب المجيدي ، رسالة دكتوراه في كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية ، ١٤١٣هـ .
٢٤. الذخيرة : لشهاب الدين القرافي ، تحقيق د/ محمد حجي ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٩٩٤م .
٢٥. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب : لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤١٩هـ .
٢٦. الشاطبي ومقاصد الشريعة : لحمادي العبيدي ، دار قتيبة ، ط١ ، ١٩٩٢م .
٢٧. شرح الأصول الخمسة : لعبد الجبار الهمداني ، تحقيق د/ عبدالكريم عثمان ، مكتبة وهبة ١٩٦٥هـ .
٢٨. شرح الكوكب المنير : للعلامة محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح المعروف بابن النجار ، تحقيق د/ محمد الزحيلي و د/ نزيه حماد ، مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٠هـ .
٢٩. شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل : لابن القيم الجوزية ، دار التراث بالقاهرة .

٣٠. شفاء الغليل فى بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل : لأبى حاتم الغزالي ، تحقيق د/ حمد الكبيسي ، مطبعة الإرشاد ، ١٣٩٠هـ .
٣١. الصحاح : لإسماعيل بن حمد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار ، دار العلم للملايين ، ط٣ ، ١٤٠٤هـ .
٣٢. صحيح البخاري : لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت٢٥٦هـ ، تحقيق محب الدين الخطيب وترقيم كتبه محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة السلفية ، ط١ ، ١٤٠٠هـ .
٣٣. صحيح مسلم : لأبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ، حقق نصوصه ورقم أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العلمية.
٣٤. ضوابط المصلحة فى الشريعة الإسلامية : للدكتور محمد سعيد البوطي، مؤسسة الرسالة ، ط٤ ، ١٤٠٢هـ .
٣٥. غاية المرام فى علم الكلام : ليسف الدين الأمدي ، تحقيق محمود عبد اللطيف ، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية فى القاهرة ، ط١ ، ١٣٩١هـ .
٣٦. القاموس المحيط : لمجد الدين الفيروز آبادي ، دار إحياء التراث العربى ، ط١ ، ١٤١٢هـ .
٣٧. الكاشف عن المحصول فى علم الأصول : لأبى عبد الله العجلي الأصفهاني ، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٩هـ .

٣٨. لسان العرب : لأبي الفضل ابن منظور ، دار صادر ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .

٣٩. مجموع الفتاوى : لشيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع وترتيب عبد الرحمن ابن قاسم وساعده ابنه ، مطابع دار العربية ، ط ١ ، ١٣٩٨هـ .

٤٠. محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين : لفخر الدين الرازي ، تحقيق د/ حسين أتابي ، مكتبة دار التراث ، ط ١ ، ١٤١١هـ .

٤١. المحصول في علم أصول الفقه : لفخر الدين الرازي ، دراسة وتحقيق د/ طه العلواني ، ومؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤١٢هـ .

٤٢. مختصر ابن الحاجب : لعثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، مطبوع مع شرح العضد ، دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ .

٤٣. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة : لابن القيم الجوزية ، دار الكتب العلمية .

٤٤. المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين : للدكتور محمد العروسي ، دار حافظ للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .

٤٥. المستصفى في أصول الفقه : للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي ، تحقيق محمد مصطفى أبي العلا ، نشر مكتبة الجندي .

٤٦. المعالم في علم أصول الفقه : لفخر الدين الرازي ، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض ، دار عالم المعرفة ، ١٤١٤هـ .

٤٧. المعجم الفلسفي : للدكتور جميل صليبا ، دار الكتب اللبنانية .

٤٨. مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم : لأحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند .
٤٩. المقاصد العامة للشريعة الإسلامية : للدكتور يوسف العالم ، المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ط١ ، ١٩٩٢ م .
٥٠. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين : لأبى الحسن الأشعري ، تحقيق محمد محيى الدين ، مكتبة النهضة المصرية ، ط٢ ، ١٣٨٩ هـ .
٥١. منهاج السنة النبوية : لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق د/ محمد رشاد سالم ، مؤسسة قرطبة ، ط١ ، ١٩٨٦ م .
٥٢. الموافقات فى أصول الشريعة : لأبى إسحاق الشاطبى ، تحقيق عبد الله دراز ، المكتبة التجارية .
٥٣. المواقف فى علم الكلام : لعبد الدين الإيجى ، عالم الكتب .
٥٤. نبراس العقول فى تحقيق القياس عند علماء الأصول : لعيسى منون ، الناشر مكتبة المعارف .
٥٥. نشر البنود على مراقى السعود : لعبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٩ هـ .
٥٦. نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبى : لأحمد الريسونى ، نشر الدار العالمى للكتاب الإسلامى ، ط٤ ، ١٤١٦ هـ .
٥٧. نقض أساس التقديس : لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق محمد بن قاسم ، مطبعة الحكومة ، ط١ ، ١٣٩١ هـ .

٥٨. نهاية الإقدام في علم الكلام : لعبد الكريم الشهرستاني ، تصحيح ألفرد جيوم ، مكتبة المثنى ببغداد .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣٣٣	مقدمة
٣٣٦	المطلب الأول : تعريف التعليل في اللغة والاصطلاح
٣٣٧	المطلب الثاني : أهمية القول بالتعليل
٣٣٨	المطلب الثالث : أقوال العلماء في تعليل أفعال الله وأحكامه
٣٥١	المطلب الرابع : نشأة الخلاف في مسألة تعليل أفعال الله وأحكامه ومنشؤه
٣٥٣	المطلب الخامس : مسالك العلماء في الجمع بين قول المتكلمين بعدم التعليل ، وإثبات الفقهاء له
٣٦٢	الخاتمة
٣٦٤	فهرس المصادر والمراجع
٣٧٠	فهرس الموضوعات